

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

المقامة

المستأنفة

من / المتهم

المستأنف ضدها

ضد / هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

إنه في يوم الأربعاء الموافق 2025/09/03م، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها بموجب قرار وزير المالية رقم (106-99-1446) بتاريخ 1446/01/17هـ، بحضور كل من:

رئيساً

الأستاذ / ...

عضواً

الأستاذ / ...

عضواً

الدكتور / ...

وذلك للنظر في الاستئناف على القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-246854) الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، المقدم من / ...، هوية وطنية رقم (...)، ترخيص محاماة رقم (...) وذلك بموجب الوكالة رقم (...) الصادرة في تاريخ 2025/01/20م.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بورود إرسالية عبارة عن (كابلات كهربائية) عن طريق جمرك البطحاء بموجب بيان الاستيراد رقم (...) وتاريخ 1435/01/12هـ، بلغت قيمتها مبلغاً مقداره (17,274) سبعة عشر ألفاً ومائتان وأربعة وسبعون ريالاً، فسدت بموجب تعهد بعدم التصرف لحين إجازتها من الجهة المختصة، وبفحص العينة من قبل المختبر وردت الإفادة المضمنة بالتقرير رقم (...) وتاريخ 1435/01/28هـ، متضمنة عدم مطابقتها من حيث الوسم، والموصلات، والمقاومة الكهربائية، وتم إشعار المستورد بالنتيجة بعدة خطابات إلا أنه لم يتجاوب، وعليه أصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (390) لعام 1440هـ القاضي بإدانة المستورد غيائياً بالتهريب الجمركي وترتيب العقوبات التابعة لذلك وفق الوارد في أسباب ومنطوق القرار الذي يحال إليه منعاً للتكرار، وعليه

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

تقدمت المؤسسة بالاعتراض على القرار الصادر غيابياً في حقها، وأصدرت اللجنة الجمركية الابتدائية الثالثة بالرياض قرارها رقم (CTR-2024-147940) القاضي بعدم قبول الدعوى واعتبار القرار الابتدائي الصادر بحقه نهائياً، وعليه تقدمت المؤسسة بطلب استئناف على القرار، وأصدرت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض قرارها رقم (CR-2024-232450) القاضي بإلغاء القرار الابتدائي، وإعادة الدعوى إلى اللجنة الجمركية الابتدائية لنظرها من جديد. وبعرض الدعوى أمام اللجنة الجمركية الثانية بالرياض، أصدرت قرارها - محل الاستئناف - رقم (CSR-2025-246854)، القاضي منطوقه بما يأتي:

" أولاً: إدانة المدعى عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بالتهريب الجمركي. ثانياً: إلزام المدعى عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بغرامة تعادل مثلي الرسوم للبضاعة المخالفة.

ثالثاً: إلزام المدعى عليها/ مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها/ ... هوية وطنية رقم (...) بغرامة تعادل مثلي الرسوم للبضاعة المخالفة كبديل مصادرة."

وباطلاع اللجنة الجمركية الاستئنافية على لائحة الاستئناف المقدمة من وكيل المستأنفة تبين أنها تضمنت ما ملخصه الدفع بحضور الجلسة المنعقدة لنظر الدعوى، وأن القرار الصادر ضد المدعى عليها جاء مشوباً بعيب عدم التبليغ بإعادة الإرسالية محل الدعوى، كما يظهر من تاريخ الاستيراد وتاريخ التعهد مضي مدة (5) سنوات، واختتمت بطلب النظر في دفع المدعى عليه، وإلغاء القرار.

وبطلب الإجابة من المستأنف ضدها وتمكينها من حقها في الرد، لم تتقدم بالجواب المطلوب، وبناءً على الفقرة (1) من المادة (35) من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية؛ قررت اللجنة الفصل في الدعوى في ضوء ما يتوافر لديها من مستندات.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ 1447/03/11هـ، الموافق 2025/09/03م، وفي تمام الساعة (03:08) مساءً، عقدت اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض جلستها وذلك عبر التواصل المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (1) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ؛ للنظر في الاستئناف المقدم من مؤسسة ... على القرار رقم (CSR-2025-246854) وتاريخ 2025/03/23م، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض، وبعد الاطلاع على ملف

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

القضية والاستئناف المقدم من قبل المستأنفة، عليه قررت اللجنة قفل باب المرافعة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/41) بتاريخ 1423/11/03هـ، وبعد الاطلاع على قواعد عمل اللجان الزكوية والضريبية والجمركية الصادرة بالأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/4/08هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. وحيث تم إبلاغ المستأنفة بالقرار الابتدائي بتاريخ 2025/04/21م، وتقدمت بالطعن على القرار بتاريخ 2025/04/22م، فإن ذلك يستتبع قبول الاستئناف شكلاً لتقديمه من ذي صفة خلال المدة المقررة لإجرائه بموجب ما قرره المادة (163) من نظام الجمارك الموحد.

وحيث إنه لا تثريب على الجهة النازرة للاستئناف دون إضافة متى ما رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد أي جديد، لأن في تأييدها محمولاً على أسبابه ما يفيد بأنها لم تجد فيما وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب، ولا ينال من ذلك ما يدفع به وكيل المستأنفة من عدم التبليغ بإعادة الإرسالية، ذلك إن الثابت من ملف الدعوى وجود الإشعار الصادر عن الهيئة للمستورد بإعادة الأصناف المخالفة، كما لا ينال من ذلك ما يدفع به من مضي مدة (5) سنوات، ذلك إن مدة التقادم فيما يتعلق بأعمال التهريب الجمركي هي خمسة عشر سنة استناداً إلى ما قرره صراحة الفقرة (أ) من المادة (1/176) من نظام الجمارك الموحد، عليه ولما كانت أسباب القرار محل الاستئناف كافية لحمل قضائه الأمر الذي يتعين معه تقرير عدم تأثير الدفع المقدمة على نتيجة القرار مما يكون معه الاستئناف بلا سند يؤيده متعيناً رفضه، وحيث نصت المادة (145/3) من نظام الجمارك الموحد على أنه: "إذا كانت البضاعة المهربة غير خاضعة للضرائب " الرسوم " الجمركية (معفاة)، فتكون العقوبة غرامة لا تقل عن عشرة في المائة من قيمة البضاعة، ولا تزيد على قيمتها...."، الأمر الذي تنتهي معه اللجنة إلى تحديد المبالغ المدكوم بها ضمن منطوق هذا القرار، عليه فقد خلصت اللجنة بالإجماع إلى تقرير ما يأتي:

اللجنة الجمركية الاستئنافية بالرياض

قرار رقم: CAR-2025-248190

الصادر في الدعوى رقم: PC-2025-248190

القرار

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً، من مقدمه / مؤسسة ...، سجل تجاري رقم (...) لمالكها / ...، هوية وطنية رقم (...)، ضد القرار الابتدائي رقم (CSR-2025-246854)، الصادر عن اللجنة الجمركية الابتدائية الثانية بالرياض. ثانياً: وفي الموضوع رفضه، وتأييد القرار الابتدائي فيما قضى به من إدانة المؤسسة بالتهريب الجمركي مع تعديل الفقرة (ثانياً) و (ثالثاً) لتصبح كالآتي:

"ثانياً: إلزام المدعى عليها / مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها / ... هوية وطنية رقم (...) بغرامة تعادل (10%) من قيمة البضاعة المخالفة مبلغاً قدره (1,727.40) ألف وسبعمائة وسبعة وعشرون ريالاً وأربعون هللة. ثالثاً: إلزام المدعى عليها / مؤسسة ... (سجل تجاري رقم ...)، لمالكها / ... هوية وطنية رقم (...) بما يعادل قيمة البضاعة المخالفة كبديل مصادرة مبلغاً قدره (17,274) سبعة عشر ألفاً ومائتان وأربعون وسبعون ريالاً." و يُعدُّ هذا القرار نهائياً؛ وفقاً لأحكام الفقرة (ثانياً) من الأمر الملكي رقم (25711) وتاريخ 1445/04/08هـ.

وصل اللهم وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،،،

عضو

الدكتور / ...

عضو

الأستاذ / ...

رئيس اللجنة

الأستاذ / ...

هذه الوثيقة رسمية مستخرجة من النظام، وموقعة إلكترونياً.